http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2044) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) شباط 2011

المالكي يركز على الكهرباء والغذاء ونواب يعارضونه بتأييد المتظاهرين

درجة حرارة الاحتجاج ترتفع: "الشعب يريد إصلاح النظام"

متابعة/ المدى

دخلت الاحتجاجات العراقية على الفساد وتردي الخدمات مرحلة متقدمة أمس الاثنين برفع شعار "الشعب يريد إصلاح النظام"، في وقت تجاوب برلمانيون عراقيون مع أصوات المتظاهرين في مدن العراق بتشكيلهم جبهة معارضة داخل مجلس النواب الهدف منها مساندة مطالب التظاهرات.

وأعلن النائب قصي العبادي عن تشكيل جبهة معارضة نيابية داخل مجلس النواب تنبع من مصالح وحاجة الشعب وليس من مصالح الكتل والأحزاب السياسية والمصالح الخاصة.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع عدد من النواب "خرجت قبل يوم جماهير عراقية غاضبة من أبناء الشعب وعبرت بشكل سلمي وحضاري عن متطلباتها المشروعة وتنادي بروح من المسؤولية العالية ترتقي فوق أداء بعض الساسة.

وأضاف: "وقد صرخت هذه الجماهير ورفعت شعارات لا للطائفية لا للقتل لا للرشوة لا للمشاريع الوهمية لا للبطالة نعم مع الفقراء مع الأرامل واليتامى مع توفير النفط والكهرباء ومفردات البطاقة التموينية ومع وحدة الموقف ووحدة الوطن.

وتابع: "لذا نعاهد أبناء الشعب على تفعيل جبهة معارضة نيابية داخل مجلس النواب للسعي في تحقيق تلك المطالب.

ودعا العبادي: "الحكومة وقادة الكتل السياسية إلى الارتقاء فوق المصالح الطائفية والحزبية والشخصية والعمل على تفعيل تلك المطالب المشروعة وإنهاء ملفات تشكيل حكومة الشراكة الوطنية وملفات الوزارات الأمنية وملفات الفساد الإداري.

وأدّت سلسلة التظاهرات الصغيرة التي شهدتها مدن عراقية مختلفة أخيراً إلى توقّعات باندلاع حركة احتجاج شعبية واسعة النطاق على غرار الثورة المصرية التي وصَفها زعماء دوليون بأنها "تاريخية".

شرارةُ الغضب التي اندلعت في تونس وامتدّت إلى مصر ما تزال تُلهم العديد من شعوب المنطقة التي نزلت في الأسابيع والأيام الأخيرة إلى شوارع مدن في الأردن واليمن والجزائر وغيرها مطالبةً بالتغيير فيما تركزت معظم الاحتجاجات العراقية المماثلة والخجولة على تحسين الخدمات الأساسية وتوفير الكهرباء وفُرص العمل.

وفي أحدث تحليل لانعكاسات النموذج المصري على الساحة العراقية، قالت صحيفة أميركية بارزة الأحد إن المشاركين في تجمّع أخير بساحة التحرير في بغداد كانوا خليطاً من الشباب والمتقدمين في السن والعاملين والعاطلين عن العمل ممن رفعوا لافتات تقول (لا، لا للفساد) وهتفوا بصوت واحد يتهم مسؤولين حكوميين بأنهم "لصوص" ويدعو إلى اندلاع شرارة الثورة.

وأضافت (واشنطن بوست) في التقرير الموسوم "الثورة المصرية تشعل حركة احتجاج في العراق الديمقراطي" أنه لو كانت هناك ملامح ثورة في العراق شبيهة بتلك التي أطاحت الرئيس المصري حسني مبارك فإن عدد المشاركين فيها بلغ، ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فيما كان يراقبها عدد متساوٍ من قوات الأمن العراقية.

ومع ذلكً، ليس ثمة شك في أن اضطرابات مصر الأخيرة أثارت مشاعرَ استياء عارمة بين الشعوب العربية "التيً ما تزال تعيش في ظل أنظمة استبدادية أو حتى في العراق الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تدّعي أنها جرّبت الديمقراطية بعد الدكتاتورية".

وبالرغم من أن الاحتجاجات الأخيرة وقعت في مناطق مختلفة من العراق خلال الأسبوعين الماضيين إلا أن اللافت هو بروز حركة جديدة بين صفوف الطلبة والمهنيين الشباب الذين ألهَبتهُم الأحداث المصرية بوضوح فضلاً عن خيبة أملهم مع التجربة الديمقراطية في العراق.

وفي هذا الصدد، تشير الصحيفة الأميركية إلى بروز عدة مجموعات من هؤلاء الشباب الذين يتواصلون عبر مواقع على الإنترنت مثل (فيسبوك) ويدعون إلى احتجاجات تطالب بالإصلاح.

وتقول هذه الجماعات إن هدفها هو ليس الإطاحة بالحكومة ولكن المطالبة بتغيير على جبهات متعددة تتراوح بين الخدمات الأساسية كالكهرباء وفرص العمل إلى قضايا عامة كالحكم الرشيد والمساءلة.

كما تنقل (واشنطن بوست) عن مسؤولين أميركيين القولِ إن "المظاهرات الأخيرة تقدّم دليلاً على أن الديمقراطية تزدهر في العراق".

من جهته، قال أستاذ الإعلام في جامعة بغداد الدكتور هاشم حسن "هل يريد الشعب العراقي الحياة؟"، قال فيه "مرة أخرى نؤكد الدعوة المخلصة لتبني مشروع لحركة إصلاح جذري للمشروع الديمقراطي العراقي المهدد بالانهيار، يبدأ بتعديلات دستورية ومعها إصدار حزمة قوانين لتنظيم الحياة على أسس عصرية، واتخاذ إجراءات فورية لتقليص الفجوة بين امتيازات الرئاسات وأعضاء البرلمان والفقراء، وإعادة هيكلة أجهزة الحكومة على أساس المواطنة وليس الغلبة للولاءات مهما كان مصدرها، ويكون تولي المناصب على أساس الكفاءة والخبرة وليس بأسلوب المحاصصة التي دمرت البلاد ونشرت الفساد"، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أهمية إجراء "معالجات فورية لتنشيط الاقتصاد العراقي وحركة الإعمار والاستثمار والتنمية البشرية، وصيانة واحترام الحريات العامة وعدم تركها لاجتهادات العقليات الضيقة، وإيقاف التطرف بكل أشكاله حتى في ممارسة الحريات والشعائر والطقوس الدينية..."، مضيفاً أن "الشعب يريد الحياة الحرة الكريمة ويطالب بالإصلاح وإنهاء الأزمات بمواعيد صادقة وفي مقدمتها أزمات الكهرباء والسكن وتوفير الخدمات البلدية وإعمار البنية التحتية للمدن العراقية التي خرّبتها عقود الإعمار الوهمية.. ويريد دولة مؤسسات يقودها الدستور والقانون، ويريد قانون حق الوصول للمعلومات ليعرف أينٍ تهدر أمواله، وكيف تُدار الدولة وتُتخذ فيها القرارات لكي يتسنى له مراقبتها ومحاسبتها...؟"، على حد تعبير حسن.

وتحدث حسن أيضاً عن جوانب مختلفة من ملامح الغضب الشعبي المتنامي في العراق جراء مشاعر الإحباط ولا سيما بين شريحة الشباب والطلاب الجامعيين.

كما أجاب عن سؤال بشأن ما أشارت إليه (واشنطن بوست) حول بروز ظاهرة تواصُل الشباب العراقي المُطالب بالإصلاح على مواقع إلكترونية وأثر هذه الظاهرة على احتمالات تنامي حركة الاحتجاجات الشعبية في العراق.

واصدر ناشطون عراقيون الذين يبداون حملة احتجاجات أمس حتى ٢٥ من الشهر الحالي الذي سيكون شعاره "يوم الغضب العراقي" بيانا يؤكدون فيه استقالتهم من السكوت على الأوضاع التي تشهدها البلاد.

ويقول الناشطون في البيان "نحن شباب العراق نطالب حكومتنا أن تحذر مما يعانيه الشعب العراقي من فقر مدقع وعوز مادي لشرائح واسعة في المجتمع العراقي وفي المقابل نشاهد عبر الوسائل الممكنة للعين المجردة أن هناك تفاوتا كبيرا صنعته الأحزاب الحاكمة حين فرقت بين المواطن والمسؤول في الجانب المعيشي والاعتباري والخدمي لذلك نطمح أن تكون الحكومة على دراية برفعنا شعار الإنذار الأول من قبل عراقيين تجمعوا من اجل حب الوطن لا أكثر".

وأضافوا "هنا نعلن مطالبنا عبر نافذة الدستور الذي يؤكد حرية التعبير بالصوت.. أن العراقيين قادرون على تغيير ملامح الحكومة العراقية بما يتناسب مع إمكانية الدولة العراقية مادياً وفكرياً وثقافياً وتاريخيا".

وقالوا: "اليوم وبلا دوافع سياسية تتخوفون منها وبلا عناصر مدسوسة وبلا أجندة خارجية نستخدم قلوبنا عنواناً لمحبة بلدنا وحبنا لوطننا بشعار نصوغه أمامكم... مطالبنا لن تكون مقتصرة على الشباب، وحتى نمنح نحن أبناء الوطن فرصة أكثر للحكومة باعتبارها حكومة جديدة مازالت في بداية عملها.. لذلك نطالبها بالعمل الجاد في قضايا كثيرة أهملت في السنين الثمانية الماضية وهي: (الأرامل – الشيوخ – الحالمون – الخدمات – الحريات – غرق بالفساد – الفن العراقي من أجلكم – مناطق نائية وعشوائية – جياع يتابعون ارتال المسؤولين بأعينهم الصابرة – تخلف تجاوز النصف في المجتمع العراقي.. الخ).. وقالوا في نهاية البيان "ختاماً نعلن استقالتنا من السكوت".

> **صحف أمريكية: بوادر جماعات ضغط شعبية تنمو في العراق**

ومن جهته أكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان جهده الشخصي وجهد حكومته ينصب حاليا على توفير الكهرباء ومفردات البطاقة التموينية.

وقال المالكي خلال اجتماعه في بغداد الليلة الماضية مع أعضاء مجالس المحافظات في البلاد لبحث المشاكل التي يعاني منها المواطنون "ان جهد الحكومة وجهدي شخصيا يتركز حاليا على شيئين رئيسيين هما الكهرباء والبطاقة التموينية".

وأضاف: ان هناك عمل يجري لحل المشكلتين لكن نحن بحاجة الى وقت لان مشكلة الكهرباء سيتم حلها خلال عامين وبصورة جذرية إذ أن هناك الكثير من المحطات جاري العمل بها حالياً وأخرى قيد الإنشاء وكل هذه المشاريع ستبلغ مرحلة الإنتاج الفعلي في أوقات مختلفة.

وأشار الى وجود محاولات من بعض الجهات السياسية التي تحاول ان تستفيد من معاناة المواطنين الواقعية لأغراض سياسية.

وأكد ان البطاقة التموينية سيجري تعزيز موادها تدريجيا وقد تعهدت بعض المحافظات بان تأخذ امر البطاقة على عهدتها استيرادا وخزنا وتوزيعا لان ذلك سيسهم في حل بعض المشاكل التي تعاني منها بعض المناطق والمحافظات حتى لو أدى الأمر الى حل بعض المجالس المحلية والبلدية التي يعاني من أدائها المواطنون.

وخلال الأيام العشرة الأخيرة وإزاء توسع هذه الاحتجاجات فقد انشغلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بإصدار ٥ قرارات متتابعة هدفها التخفيف من أعباء الحياة على المواطنين او الرد على الاحتجاجات بشأن امتيازات كبار المسؤولين. وجاءت هذه القرارات في محاولة لبعث رسالة تهدئة واضحة إلى المحتجين.

فقد أعلن المالكي خفض راتبه الى النصف وتحدث عن مشروع قانون لخفض رواتب جميع الرئاسات، كما شكلت لجنة لبحث زيادة رواتب الموظفين بنحو ٢٠٪، إضافة الى منح ١٥ الف دينار لكل فرد كبدل عن نقص مفردات البطاقة التموينية ثم إعفاء نحو مليون عائلة من فاتورة الكهرباء وبأثر رجعي.

وكان آخر القرارات تجميد العمل بنظام التعرفة الكمركية الذي كان سيؤدي الى ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة التي تمثل معظم المعروض في السوق العراقية بدءا من منتصف الشهر الحالي.

وشهدت مدن عديدة في البلاد، تظاهرات مستمرة خلال الأيام الماضية، طالبت بجملة من القضايا، أبرزها توفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وإيجاد فرص العمل للعاطلين، فضلا عن مطالب لمكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين، فيما تضمنت المطالبات كذلك بالكف عن انتهاك الحريات العامة. وحمل المتظاهرون في الشعارات التي رفعوها، الكتل السياسية المتنفذة في السلطة مسؤولية تردي واقع الخدمات، فيما طالبوا البرلمان بالعمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين في الحكومة.

كما دعا المتظاهرون المسؤولين إلى الإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، فيما طالب عدد آخر منهم بإقالة المقصرين منهم.

في السياق نفسه نظمت في مدينة الكوفة تظاهرة شارك فيها نحو إلف مواطن من أبناء المدينة والمدن التابعة لها، لمطالبة الجهات التنفيذية والحكومية بتوفير الخدمات وسبل العيش الكريم، فضلا عن محاربة الفساد الإداري والمالي في المشاريع الخدمية.

كما طالب المتظاهرون بتوفير مفردات البطاقة التموينية، وإيجاد الحلول للبطالة، والاهتمام بالعمال والفلاحين، وإيقاف تسريح الشغيلة من العمل.

وقالت مذكرة للمتظاهرين اننا "جماهير مدينة الكوفة من العمال والفلاحين والكادحين والكسبة والمثقفين ونساء وشبيبة وطلبة، والذين زحفنا نحو صناديق الاقتراع مؤدين واجبنا الوطني آملين بالتغيير لتحسين وضعنا المعيشي بالرغم من التفجيرات والإرهاب الذي مارسته القوى الظلامية وبعد ان أقحمنا بالوعود البراقة والبرامج الخيالية اليوم نطالب بحقوقنا المشروعة والتي هي من صلب مهامكم".

وأضافت: انه "كما نطالب بالتحرك السريع في اتخاذ إجراءات لوضع البرامج والخطط من اجل خدمة أبناء الكوفة وإيجاد فرص العمل للعاطلين والاهتمام بقطاعي التربية والصحة في الريف والمدينة ومعالجة التخبط في إنشاء مشاريع الصرف الصحي وفضح الشركات الفاسدة وإعادة النظر بمشروع العشرة أمبير ومعالجة الانقطاع في التيار الكهربائي".

وبعد محادثات مع المسؤولين في المدينة، تم تشكيل وفد من المتظاهرين ضم ١٦ شخصية تمثل شرائح مختلفة، للتفاوض وتدارس هموم المواطنين ومطالبهم.

وتظاهر المئات من المواطنين في محافظة المثنى، أمس الأول، للمطالبة بتحسين الخدمات في المحافظة ووفاء المسؤولين بوعودهم.

وردد المتظاهرون الذين تجمعوا وسط المدينة شعارات تندد بسوء الخدمات والحرمان وانتشار البطالة بين عامة المواطنين مطالبين المسؤولين في الدولة بمراجعة تعهداتهم لعامة الشعب قبل اختيارهم لهذه المناصب والمواقع القيادية مرددين هتافات منها "هذا الشعب علكم لو كام ما يرحم".. وعبر المتظاهرون عن استيائهم للوضع "المأساوي" الذي تعانيه المحافظة.

وقال حبيب نصار، وهو معلم متقاعد إن "الفساد الإداري والمالي مستشر في المحافظة وهذه التظاهرة السلمية هي جرس إنذار للمسؤولين فيها وستكون الأيام القادمة حبلى بالمفاجآت إذا لم تلبَ مطالب المتظاهرين".

وأضاف المواطن مهدي سرحان: إن "نقص الخدمات وعدم انجاز المشاريع وخاصة مشروع المجاري، الذي جعل من مدينة السماوة أشبه بالمستنقعات، سبب أبناء المدينة إحباطاً كبيراً وقد تزيد من غضب الجماهير لتصعيد الاحتجاجات من اجل تحسين الخدمات".

وتوجه المتظاهرون إلى مبنى المحافظة مرددين هتافات تنقذ الوضع الخدمي وارتفاع أسعار الكهرباء والمواد الغذائية ومطالبين الحكومة المحلية بتشكيل لجان عمل لمتابعة الوضع المتردي للخدمات في السماوة ومحاسبة المقصرين.

وتظاهر المئات من أهالي العاصمة العراقية بغداد، الجمعة الماضي، مطالبين بتوفير فرص عمل وتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية والحد من انتهاك الحريات.

المتظاهرون الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ شخص، انطلقوا من شارع المتنبي وساحة التحرير وسط بغداد متوجهين نحو المنطقة الخضراء.

ومنعت القوات الأمنية المختصة بحماية المنطقة الخضراء، دخول المتظاهرين الى المنطقة فيما استلم ضابط كبير طلباتهم ووعد بإيصالها إلى الحكومة.

وشوهدت طائرات مروحية تحلق فوق المنطقة الخضراء، فضلا عن انتشار كثيف لقوات الأمن لحماية المتظاهرين ومنع حدوث هجمات وخروق أمنية"، حيث بين مصدر أمني أن "التجمع أمام المنطقة الخضراء سلمي والمتظاهرون يطلقون شعارات ويرفعون لافتات بشكل هادئ، ولم تحدث أي اشتباكات أو حالات تشنج".

> **محللون: لن يصل الأمر إلى إسقاط النظام.. لكنه سيسقط الفاسدين**

وتسلم قائد الفرقة السادسة في الجيش العراقي، مطالب المتظاهرين أمام المنطقة الخضراء، وتعهد بإيصالها إلى الحكومة، ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بتوفير فرص العمل والخدمات كالكهرباء والأمن وتحسين مفردات البطاقة التموينية والحد من انتهاك الحريات العامة قسم من هؤلاء المتظاهرين انطلقوا من شارع المتنبي متوجهين إلى ساحة التحرير وسط بغداد، ومن ثم الى المنطقة الخضراء، معترضين على المبالغ المحدودة التي خصصتها الحكومة للمواطنين كتعويض عن تأخر توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال الأشهر الماضية.

وكان لمئات من أهالي منطقتي الكمالية والعبيدي شرق العاصمة بغداد تظاهروا، يوم الجمعة الماضية، مطالبين بتوفير فرص عمل وتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية والحد من انتهاك الحريات، كما هددوا بتصعيد التظاهرات عبر إغلاق الشوارع ومنع موظفي المجالس البلدية من دخول المنطقة في حال عدم الالتفات لمطالبهم.

وقال أحد المتظاهرين ويدعى صابر نوري لوكالة "السومرية نيوز"، إن "أكثر من ألف شخص من أهالي منطقتي الكمالية والعبيدي خرجوا، في تظاهرة احتجاجية على سوء الخدمات والنقص الحاصل في البطاقة التموينية والانقطاع المتواصل للطاقة الكهربائية ولساعات طويلة أمام المجلس البلدي"، مشيرا إلى أن "وجهاء المنطقتين راجعوا المسؤولين في المجالس البلدية من دون التوصل الى أية نتيجة".

وأشار نوري إلى أن "أمانة بغداد تقوم بحملات إعلانية عن إنجازاتها في المنطقتين من دون أن نلمس أي منها على أرض الواقع"، مضيفا أن "المنطقتين تعانيان من نقص حاد من حيث تبليط الشوارع الصالحة وتكدس النفايات والحفر التي تسبب عوائق كبيرة أمام تنقل الأهالي".

من ناحيته، ذكر أحد المتظاهرين ناصر فرحان الصرايفي إن "مناطق الحسينية والعبيدي والفضيلية والكمالية ونواب الضباط والأمين الثانية التي يسكنها نحو خمسة ملايينٍ لا تضم حتى مستشفى واحداً، مما يضطر أهاليها للتوجه إلى مناطق بعيدة لتلقي العلاج"، متسائلاً عن "مصير ورادات النفط ومليارات الدولارات، وكيف تتصرف بها الحكومة"؟

وتظاهر العشرات من المواطنين في محافظة بابل، يوم الجمعة الماضية، للمرة الثانية خلال الأسبوع الجاري للمطالبة بإقالة مجلس المحافظة على خلفية تدهور مستوى الخدمات، وكذلك للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية وتعيين الخريجين وتحسين الواقع المزري للكهرباء في المحافظة. وحذر المتظاهرون الحكومة في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم بالخروج في تظاهرة أخرى يطالبون فيها بتغيير الحكومة الاتحادية.

وقال أحد المتظاهرين وهو محمد الحلي لوكالة (آكانيوز): أن "أعضاء مجلس المحافظة قد نكثوا بوعودهم الانتخابية التي قطعوها لنا قبل الانتخابات عندما تركونا بلا خدمات أساسية".

وأضاف: "خرجنا للمطالبة بحل المجلس وإقالة المحافظ بعد التدهور الكبير الحاصل في الواقع الخدمي في بابل".

فيما بين المتظاهر حيدر كامل أن "مطالب المتظاهرين تتلخص في تحسين واقع الكهرباء ورفع رواتب المتقاعدين وتخفيض رواتبِ الوزراء والنواب"، وطالب أيضاً بـ"بحل مجالس المحافظات التي أثبتت خلال المدة الماضية فشلها الكبير وتقصيرها الواضح في مستوى ما قدمته للمواطنين".

أما المتظاهر حسين ياسر فأكد "ضرورة خفض عدد الوزارات في الحكومة التي وصل عددها إلى ٤٢ وزارةٍ وهمية".على حد وصفه، عازياً أسباب تردي مستوى الخدمات إلى "تفشي الفساد الإداري والمالي داخل الحكومة الاتحادية".

فيما انتقد المتظاهر أحمد خليل "أداء محافظ بابل سلمان الزركاني الذي يتحمل كامل المسؤولية لما وصلت إليه حال المحافظة من نقص كبير في الخدمات وفشل للمشاريع الجارية حالياً".